تداعيات أحداث غزة على أمن وإمدادات الطاقة في البحر الأبيض المتوسط

إعداد إدارة البحوث والدراسات بمركز سيف بن هلال.

مقدمة:

تشهد الأسواق العالمية للنفط والغاز خوفًا من تعرض إمدادات النفط وسلاسل الإمداد للنقص؛ وذلك ناتج عن استمرار الصراع بمنطقة الشرق الأوسط والحرب الإسرائيلية بقطاع غزة، والتي بدأت تلوح بظلالها على أسعار النفط وشهدت أسواق النفط ارتفاعًا في الفترة الراهنة.

ويعد قطاع الطاقة أحد أهم المؤشرات التي تتأثر بها المنطقة في حال نشوب صراع أوسع نطاقًا في غزة، بالإضافة لبعض التداعيات التي ستدفعها المنطقة، وكانت اكتشافات الغاز الطبيعي تتم في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، وكانت لها آفاق جذابة وخاصة مع زيادة إسرائيل لإنتاجها من الغاز الطبيعي من 16.11 مليار متر مكعب في عام 2020 ليصل إلى 21.92 مليار متر مكعب في عام 2022.

وقامت إسرائيل بتوسيع تعاونها في مجال الطاقة مع مصر؛ وبناء على ذلك توسعت واشنطن في اتفاق تاريخي حول حدود بحرية بين إسرائيل ولبنان بموجبه يُسمح للطرفين بالبدء في التنقيب عن الغاز وحفر آبار المياه التي كان متنازعًا عليها سابقًا، وكانت المنطقة تدخل في مرحلة من التعاون خاصة في مجالي الطاقة والأمن ثم جاءت الأحداث الحالية لتعلق كل شيء.

ولا يقل الغاز كونه سلاحًا جيوسياسيًّا واستراتيجيًّا وحيويًّا في أهميته عن السلاح النووي، وخلال السنوات الماضية عارضت واشنطن ألمانيا وبقية دول الاتحاد الأوروبي في صفقة الغاز الشهيرة مع موسكو وبعد الأحداث الراهنة (الحرب الروسية الأوكرانية والحرب على غزة).

وتثور مخاوف من آثار استمرار وتصعيد الحرب بين إسرائيل وحركة حماس الفلسطينية في قطاع غزة، ومن المتوقع تأثيرها على إمدادات وأمن الطاقة في العالم عامة ومنطقة البحر المتوسط خاصة، وسوف نتناول في هذا التقرير تداعيات أحداث غزة وتأثيرها على أمن الطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

تداعيات أحداث غزة وتأثيرها على أسواق النفط:

ترتفع أسعار النفط بشكل طفيف نسبيًا في الوقت الراهن؛ ويأتي ذلك كنتيجة للحرب التي اندلعت عقب الهجوم الذي شنته حركة حماس على إسرائيل في السابع من أكتوبر؛ وبالفعل بدأ تأثير الأزمة يظهر عندما ارتفع سعر خام برنت الأوروبي بنحو 10% وارتفع بالفعل نظيره الأمريكي بنحو 9% وبلغت أسعار النفط نحو 90 دولارًا للبرميل.

ويحذر الخبراء من أنه بعد مرور خمسين عامًا على الحظر النفطي– والذي فرضته الدول العربية على الدول الداعمة لإسرائيل خلال حرب أكتوبر 1973 – فإن الأزمة الحالية من المتوقع أن تؤدي إلى تعطيل الإمدادات؛ وبالتالي رفع سعر النفط.

وصرح رئيس الوكالة الدولية للطاقة "فاتح بيرول" بأن الحرب الراهنة لا تجلب أخبارًا جيدة لأسواق النفط من المملكة العربية السعودية وروسيا، وتوقَّع طلبًا أقوى من الصين، وذكر محلل شئون الطاقة "إدواردو كامبانيلا" أن إسرائيل ليست منتجة للنفط ولا توجد لديها بنية تحتية دولية كبرى للنفط بالقرب من قطاع غزة، ويزداد الأمر صعوبة من التدخل المباشر لإيران والتي تدعم حركة حماس والتي تعتبر العدو الرئيسي لإسرائيل في النزاع.

وترجع أهمية منطقة الشرق الأوسط كون ثلث العرض العالمي من النفط موجود بها ويمر من مضيق هرمز الاستراتيجي نحو 20% من الإمدادات العالمية وهو ما يوازي 30% من إجمالي النفط الذي يتم نقله بحرًا، وتمثل الأحداث الجارية حاليًا الخطر الجيوسياسي الأكبر والذي يهدد سوق الطاقة في العالم منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022.

ويخشى العالم في الفترة الحالية من انضمام الدول القريبة المنتجة للنفط مثل السعودية وإيران، وخاصة إذا تم غلق مضيق هرمز من قِبَل إيران، وقد أكد كامبانيلا أن السعودية والإمارات العربية المتحدة لديهما خطوط أنابيب لشحن النفط الخام خارج الخليج دون العبور من مضيق هرمز.

يُذكر أن سعر البترول بلغ يوم السادس من أكتوبر قبيل اشتعال الأحداث 84.46 دولار للبرميل للعقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت، وسجلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 82.76 دولار للبرميل، فيما انخفضت أسعار النفط يوم 6 ديسمبر إلى 77.21 دولار للبرميل للعقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت، كما سجلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 72.28 دولار للبرميل، في ظل سلسلة من التذبذب العالمي تتضح لنا في هذا المدرج:

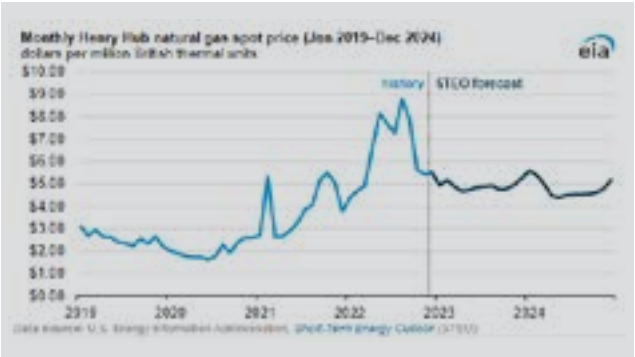

وفيما يلي جدول بأسعار النفط في ذات الوقت:

Month	United States (Henry Hub) (USD/MMBtu)	Europe (€/MWh)	Global Index
January	2.35	63.45	132.12
February	2.28	63.17	131.87
March	2.15	62.23	130.23
April	2.10	61.12	128.54
May	2.07	60.98	127.32
June	2.05	60.34	126.10
July	2.23	72.15	136.45
August	2.48	83.27	147.89
September	2.85	102.34	163.25
October	2.99	118.72	187.32
November	3.12	128.54	202.89
December (estimated)	3.25	138.36	218.46

تداعيات أحداث غزة وتأثيرها على أسواق الغاز الطبيعي:

سيظل الغاز الطبيعي مصدرًا للطاقة على مدى أكثر من 30 عامًا لكنه لم يعد يستخدم كمادة خام بل أصبح يستخدم كمادة قابلة للتوظيف وللاستغلال السياسي مثله مثل النفط؛ وبالتالي سيكون محكومًا بنفس ذات المنطلق والآليات التي تحكمت في مصادر الطاقة والثروات الطبيعية.

وتأتي العواقب في سوق الغاز أسرع من سوق النفط؛ حيث ارتفع سعر الغاز الطبيعي عبر منصة تداول عقود الغاز الهولندية (تي تي إف)– وهي المؤشر الأوروبي للغاز الطبيعي– بمقدار الثلث مقارنة بما قبل الأحداث الراهنة، وبالفعل تهدد الأحداث الحالية سوق الغاز الطبيعي الإقليمي، ومن المتوقع أن يكون لها تأثير على إمدادات الغاز الطبيعي المسال.

ولم يكن إيقاف حقل الغاز الطبيعي يتسبب في إرباك أسواق الغاز، ولكن التطورات التي شهدتها الأسواق في السنوات الأخيرة– إيقاف خط الغاز الروسي المتجه إلى أوروبا، وهو السبب الذي جعل أوروبا تتجه للبحث عن أسواق بديلة بأي ثمن– جعلت أسواق الغاز هشة ومتقلبة.

ويتخوف العالم من إغلاق حقل "ليفياثان"، وهو يعتبر أكبر حقل للغاز الطبيعي في إسرائيل، ويتوقع الخبراء أنه في حالة إغلاق هذا الحقل سترتفع الأسعار وإذا استمرت الحرب في غزة فإن ذلك سوف يقلل من قدرة أوروبا على التعامل مع أية أحداث غير متوقعة مثل انقطاع الإمدادات أو الشتاء القارس، وهو الأمر الذي من شأنه أن يزيد من احتمالات صعود أسعار الغاز.

وفيما يلي إحصاء بأسعار الغاز شهريًا خلال عام 2023، ويتضح فيها التغير خلال الشهرين الماضيين:

Month	US Price (USD/MMBtu)	Europe Price (€/MWh)
January	2.35	63.45
February	2.28	63.17
March	2.15	62.23
April	2.10	61.12
May	2.07	60.98
June	2.05	60.34
July	2.23	72.15
August	2.48	83.27
September	2.85	102.34
October	2.99	118.72
November	3.12	128.54
December	3.25	138.36

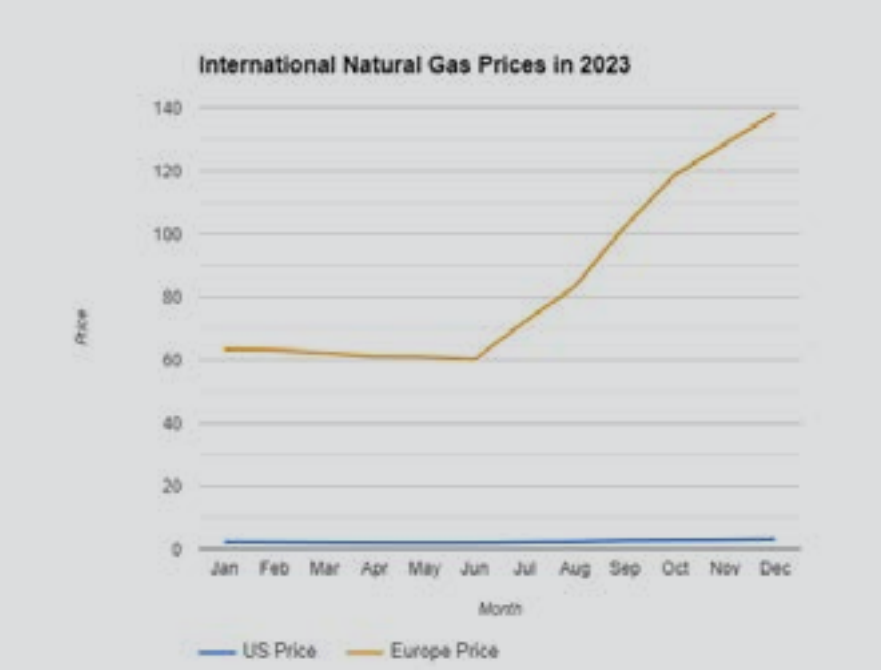

رسم بياني يوضح أسعار الغاز الطبيعي في عام 2023.

تأثير أحداث الحرب على غزة وتأثيرها على قطاع الطاقة في مصر:

تعتمد مصر بشكل كبير على الطاقة، ويمثل الغاز الطبيعي الوقود الأكثر استهلاكًا ويليه النفط، ويأتي اعتماد مصر على الفحم بنسبة 1 % وعلى الطاقة المتجددة بنسبة 6 %، وقد تفوقت مصر في الغاز المسال في عام 2022 وسبقت الدول العربية؛ إذ إنها تفوقت على سلطة عمان وبلغت نسبة صادرات مصر من الغاز المسال خلال عام 2022 حوالي 7.4 ملايين طن وحققت مصر رقمًا قياسيًا في صادرات الغاز لتصل إلى 8 ملايين طن.

وتتأثر مصر بالفعل من استمرار الأحداث الحالية؛ حيث تستورد مصر الغاز الطبيعي من إسرائيل وتعمل مصر على تسييله في محطات الإسالة المحلية، ثم تقوم بتصديره إلى أوروبا وهو الأمر الذي يشكل أهمية بالنسبة للطرفين، ولكن في حالة الحرب الحالية على قطاع غزة من المتوقع أن تتأثر مصر من هذا الأمر؛ حيث ستكون الأولوية للسوق المحلية خاصة في فصل الصيف ولكن في فصل الشتاء سوف ينخفض الطلب المحلي ومن ثم تتمكن مصر من التصدير إلى أوروبا.

ويعتبر عام 2022 هو العام الذي ذهبت 63 % من صادرات إسرائيل لمصر و37 % للأردن، وتتزايد الصادرات التي يتم نقلها من عسقلان إلى العريش منذ عام 2020 ويعتبر عام 2022 هو العام الذي زادت فيه تدفقات غاز إسرائيل إلى مصر عبر خط أنابيب "غاز المتوسط" إلى 5.81 مليار متر مكعب.

وتنتج مصر الغاز الخاص بها وتطمح أن تصبح مركزًا إقليميًا لقطاع الطاقة إلا أنها شهدت انخفاضًا في الإنتاج في السنوات الأخيرة، وأثر ذلك على قدرتها على تلبية الطلب المحلي وتصدير الغاز الطبيعي المسال.

إلا أنه في ظل الحرب في غزة أثر ذلك كثيرًا حيث أوقفت إسرائيل– كبرى مصدّري الغاز لمصر– إنتاجها من حقل تمار بالبحر المتوسط تحسبًا لأي هجوم عليه؛ ما أدى إلى أزمة في الغاز الطبيعي في مصر، وأدت تلك الأزمة إلى عجز في واردات مصر وصادراتها.

قبل الحرب:

كانت مصر مصدرًا رئيسيًا للغاز الطبيعي، وخاصة الغاز الطبيعي المسال؛ حيث تلبي 80% من احتياجات الواردات الأوروبية (IEA, 2023, Statista, 2023).

وشملت وجهات التصدير الرئيسية الدول الأوروبية فيما كانت الواردات في المقام الأول من إسرائيل عبر خط أنابيب غاز شرق البحر الأبيض المتوسط.

أثناء الحرب:

أدى إغلاق خط أنابيب غاز شرق المتوسط بسبب مخاوف أمنية إلى انخفاض كبير في الصادرات4.7– مليون طن، بانخفاض قدره 57%.

وأدى الاعتماد المتزايد على الغاز المحلي للاستهلاك إلى انخفاض صادرات الغاز الطبيعي المسال.

وارتفعت الواردات بمقدار 3.7+ مليون طن (زيادة بنسبة 148 %) لتعويض النقص في الصادرات، مع كون الجزائر المورد الرئيسي.

ولهذه الأسباب فقدت مصر مكانتها الرائدة كمورد للغاز الطبيعي المسال لأوروبا؛ حيث شكلت زيادة استهلاك الغاز المحلي ضغطًا على الاحتياطيات الاستراتيجية.

وتحولت مصر من مصدِّر صافٍ (5.7 مليون طن) إلى مستورد صافٍ (2.7– مليون طن).

تداعيات الحرب وتأثيرها على أسواق الطاقة العالمية:

لا شك أن الحرب على قطاع غزة لها تأثير كبير على أسواق الطاقة الإقليمية والعالمية، ولقد تسببت في حالة من عدم اليقين بالرغم من الارتفاع الطفيف في أسعار النفط والغاز، ويزداد الأمر خطورة إذا اتسع نطاق القتال ليشمل دولاً أخرى، فلو اتسع نطاق الحرب سيكون له أثر صادم على أسواق الطاقة العالمية ويعطل خطوط الإمداد الرئيسية وبالتالي ترتفع أسعار الطاقة.

بالنسبة لأسواق الغاز العالمية لقد تأثرت من الأسبوع الأول من الحرب وارتفعت العقود الآجلة للغاز الطبيعي الأوروبي لتصل إلى نسبة 14% وأسعار الغاز الطبيعي لم ترتفع بشكل كبير مثل أسعار النفط، وينتظر العالم ويترقب أسواق الطاقة العالمية وذلك بسبب استمرار وجود كميات كبيرة من الغاز المتوفر في أسواق العالم.

ويتخوف العديد من الدول من أن تتسع دائرة الحرب وتلقي بظلالها على ارتفاع أسعار النفط مما ينتج عنه مشكلات في الاقتصاد العالمي ويهدد خفض النمو وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء على مستوى العالم، وبالفعل عانت بعض البلدان من صدمات اقتصادية تمثلت في وباء كورونا وحرب روسيا وأوكرانيا، وكان التضخم قد بدأ في التراجع وبدأت أسعار النفط تستقر وحذرت المؤسسات المالية الدولية من أن التعافي الاقتصادي الهش يمكن أن يتحول إلى الأسوأ.

وللحرب تأثيرات كبيرة على قطاع الطاقة بمصادره المختلفة حيث أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على أمن الطاقة وكذلك على الأمن الغذائي، وإذا استمرت الحرب على غزة فسوف يكون لها تأثير كبير على أمن الطاقة العالمي؛ نظرًا لأن المنطقة تتمتع بأكثر من 50% من احتياطات العالم النفطية المؤكدة من النفط والاكتشافات الكبيرة في الغاز فالتأثير سيكون في مناطق محدودة في أماكن الصراع.

وللحرب آثارها الاقتصادية، والدول في الأصل لديها ضغوط تضخمية ويوجد تراكم ديون لديها وتبحث عن الاستقرار الاقتصادي، والحرب على غزة جاءت لتطيح بكل النظريات الاقتصادية، وعدوى التأثر ستنتقل للعالم بأكمله وبالتالي سوف تزداد المخاطر في منطقة الشرق الأوسط؛

حيث تمثل المنطقة ثلث المعروض العالمي من النفط ويمر من مضيق هرمز الاستراتيجي نحو 20% من الإمدادات العالمية، وهو ما يوازي نحو 30% من إجمالي النفط الذي يتم نقله بحرًا، وهي الأماكن التي تعاني من أزمات.

ويعتبر الشرق الأوسط بالنسبة للعالم بؤرة صراع تعطل سلاسل الإمداد والشحن العالمي، ويزداد الأمر خاصة مع التوابع الاقتصادية الجديدة بالمنطقة والعالم بأكمله أمام معضلة اقتصادية تربك الاقتصاد العالمي في مجال الطاقة والاستثمارات بشكل عام، وهناك تخوف من قبل المستثمرين من ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين الخاصة بنقل البضائع وتوسيع دائرة الصراع والذي يشكل خطرًا على الاستقرار.

وتشهد أسواق النفط والغاز العالمية ارتفاعًا في أسعار الغاز والبترول والسولار، ويأتي ذلك نتيجة الحظر الأوروبي على الغاز الروسي واستمرار العدوان الإسرائيلي على غزة بالإضافة للتوترات بمنطقة الشرق الأوسط.

وتشهد أسواق النفط والغاز في أوروبا ارتفاعًا خاصة في بداية فصل الشتاء والتي من المتوقع أن تصل إلى حدود الـ20 دولارًا للبرميل، وأسعار النفط يتم تناولها ما بين 85 إلى 90 دولارًا للبرميل نتيجة للأحداث التي تشهدها المنطقة والقلق بشأن سلاسل الإمداد.

خاتمة:

توجد حالة من عدم اليقين بشأن مستقبل الطاقة خاصة في ظل استمرار الحرب في قطاع غزة، ولن يؤدي تصعيد الأوضاع إلا لمزيد من تذبذب أسعار النفط والغاز في أسواق الطاقة في المنطقة، وهو الأمر الذي قد يلحق بالبنية التحتية لقطاع الطاقة أضرارًا جسيمة. وتنعكس التداعيات الاقتصادية على وضع الطاقة عامة وقطاع النفط والغاز خاصة، ومن المتوقع أن تؤجل الحكومات الإقليمية أي خطط أو مشاريع خاصة بالطاقة كانت قد وضعتها قبل عدة سنوات.

ومع تفاقم الأزمة الحالية على قطاع غزة سوف يؤدي ذلك إلى تسارع الموارد النفطية بين الدول؛ حيث ستتجه كل دولة من دول العالم إلى مصلحتها الوطنية كي تُؤمّن حصتها من موارد الطاقة، وسوف يؤدي ذلك إلى تضخيم الفجوة بين الدول الغنية والدول النامية وذلك في ظل وجود ندرة مصادر الطاقة.

ويتوقع العالم مع دخول فصل الشتاء أن تزداد أسعار النفط والغاز حيث تستخدمه أغلب دول أوروبا كوقود للتدفئة، وما زال العالم يعاني من صدمات اقتصادية منذ أزمة فيروس كورونا مرورًا بالحرب الروسية الأوكرانية حتى الفترة الحالية وأحداث الحرب على غزة.